



الإجابة النموذجية لامتحان الأول في مقاييس ندوة في المالية

السؤال الأول: (٦١)

الوظيفة المالية هي مجموعة من المهام والأنشطة التي تصب في توفير الموارد المالية وتسييرها باستعمال مختلف الأدوات الكمية والتكنية وهي تسعى بذلك إلى اختيار المزدوج المالي الملائم الذي يحقق لها أحسن مردود بأقل تكاليف وتعزز الوظيفة المالية من الوظائف الأساسية لقيام واستمرار النشاط الاقتصادي للمؤسسة ومتماز على غيرها من وظائف المؤسسة بما يلي:

٦٠٨

أ- أنها تتدخل في جميع نشاطات المؤسسة، فجميع النشاطات التي تقوم بها المؤسسة لها وجه مالي.

ب- أن اتخاذ أي قرار مال هو قرار ملزم للمؤسسة ولا يمكن الرجوع عن هذا القرار إلا بخسائر فادحة.

ت- ان بعض القرارات المالية هي قرارات مصيرية، فمثلاً اذا قررت المؤسسة شراء خط انتاج جديد ذو تكلفة عالية ومؤلت شراء هذا الخط او جزء منه بالدين، ولم تستطع الوفاء بديونها فان هذا سيعرض بقائها واستمراريتها للخطر أو الفناء.

ث- ان نتائج القرارات المالية لا تظهر مباشرة بل تستغرق وقت طويلاً مما يؤدي إلى صعوبة اكتشاف الأخطاء وإصلاحها ويعرض المؤسسة للخطر

٦٠٩

السؤال الثاني: (٦٢)

القرار المالي هو كل قرار يوازن بين الحصول على الأموال وامتلاك أصول، بحيث تهدف القرارات المالية إلى تمويل الاستثمارات مع تحقيق أعلى ربح وبالتالي تعظيم قيمة المؤسسة، فالتمويلية الجيدة بين قرارات الاستثمار، التمويل وتوزيع الأرباح تسهم في تحقيق أهداف المؤسسة، بحيث أن هناك ارتباط وثيق بين مختلف هذه القرارات.

فقرار الاستثمار يهدف إلى تحديد حجم الأموال التي ستستثمر، ونوع الأصول التي يتم الاستثمار فيها، بحيث يتربّع عن هذا القرار مجموعة من الاحتياط، وبسبب عدم معرفة النتائج المستقبلية لهذا النوع من القرارات . اما قرار التمويل فهو يسعى لإيجاد الكيفية التي تحصل بها المؤسسة على الأموال

ـ (زمرة لتمويل هذه الاستثمارات، بحيث على المؤسسة اختيار مصدر التمويل الذي يناسبها، وعلى المؤسسة اتخاذ قرار استثماري يلائم امكانياتها التمويلية ، لأنها ستقارن بين مردودية الاستثمارات المنفذة وتكلفة مصدر التمويل المختار. وفيما يخص قرار توزيع الأرباح فهو يتعلق بالجزء من الأرباح و الذي تقوم المؤسسة بتوزيعه على المساهمين او تقوم بإعادة استثماره، وهو متعلق بالقرارين السابقين فكلما كانا جيدين، وامكن لل المؤسسة تحقيق أرباح أعلى وبالتالي توزيعات أكثر،

السؤال الثالث: (٤٦)

ان التوازن المالي هو استعداد المؤسسة لضمان تسديد ما عليها من ديون و هو مصلحة لتوافق التدفقات الداخلية والخارجية، هذا التوافق يمكن ان يكون فوري ويكون التوازن قصير الاجل واذا استمر تواجده في المستقبل يكون بصدق التوازن المالي طويلاً الاجل ويمكن توضيحه على النحو التالي:

- التوازن المالي قصير الاجل: هو هدف قصير الاجل تقاس بنسبة السيولة يمكن للمؤسسة من خلاله الاحتفاظ بجزء من موجوداتها على شكل سيولة وهذا الجزء من السيولة تحكمه أسس علمية لا ينبغي تجاهلها واهم هذه الأسس تسديد الالتزامات بتوزيع استحقاقاتها كما ان الاحتفاظ بالسيولة عن القدر اللازم يعتبر استثمار غير منتج يحرم المؤسسة من فرص استثنائية قد تصادفها.

- التوازن المالي طويل الاجل : معناه قدرة المؤسسة على تسديد ديونها بتاريخ استحقاقها بطريقة مستمرة في المستقبل وهذا التوازن يظهر بنقدية موجبة على المدى الطويل، هذا المفهوم هيكل تمويل مجموعة احتياجات المؤسسة لأنه عند عدم توفر المفهوم سيؤدي بزوال المؤسسة كمركز لاتخاذ القرارات.

السؤال الرابع: (٤٧)

تختلف تكلفة التمويل من مورد مالي الى اخر حسب طبيعة الهيكل المالي، فإذا كان مصدر التمويل هو الاقتراض فإن المؤسسة في وضع مخاطرة ، لأنها ملزمة بدفع تكاليف الأموال التي حازت عليها على سبيل الاستدانة مهما كانت مردودية تلك الأموال، عندئذ نقول ان المؤسسة امام ما يسمى بتكلفة الاستدانة . بينما اذا كان مصدر التمويل هو التمويل الذاتي فان المؤسسة امام يعرف باسم تكلفة الأموال الخاصة، اذ ان هذا المصدر من التمويل يمثل ملكية في رأس مال المؤسسة، وهي وبالتالي على

لقة بالأرباح المتوقعة من طرف المساهمين، وعليه فإن المؤسسة معرضة لمخاطر تحقيق مردودية متساوية على الأقل لما هو متوقع من طرفهم.

السؤال الخامس:

- الهيكل المالي يظهر كيفية قيام المؤسسة بتمويل أصولها المختلفة، اما هيكل راس المال والذي يعرف بالتمويل الدائم للمؤسسة والذي يتكون عادة من القروض طويلة الأجل والأسهم المتداولة وحق الملكية ويستبعد جميع أنواع الائتمان قصير الأجل وعلى هذا الأساس فان (٩) هيكل راس المال يعتبر جزء من الهيكل المالي للمؤسسة.
- منهج التوازن يفترض وجود حالة توازن ومرنة مالية للهيكل المالي، وهذا يتطلب حساب تكلفة راس المال في ضوء البديل التمويلي المتاحة من مصادر التمويل المختلفة، في ظل افتراضات محددة وهي ان هناك عائد متوقع، وحالة معينة للطلب والعرض على الأموال في السوق المالي. اما منهج التوازن الحركي الديناميكي يفترض وجود متغيرين يؤثران في اختيار (٩) المزيج التمويلي، وهما المخاطر المالية ومخاطر الاعمال، حيث يتأثران بقيود البيئة الداخلية والبيئة الخارجية المحيطة بالمؤسسة ومجملة من العوامل متمثلة في مدة الائتمان، وجود سياسة مالية واضحة محددة المعالم، على ان يتم اتخاذ القرار المالي في ضوء قيود لا يمكن الاستغناء عنها مثل التكلفة والمركز الائتماني للمؤسسة.

انتهت الإجابة